الأمم المتحدة S/PV.6505

مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٥٠٥

الخميس ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد لي باودونغ	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البرتغال	السيد موورايس كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	جنوب أفريقيا	السيد سنغكو
	غابون	السيد مونغارا موسوتسي
	فرنسا	السيد آرو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد أمييوفوري
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

إحاطة إعلامية يقدمها الأمين العام عملا بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٩٧٣ (٢٠١١)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

11-27606 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

إحاطة إعلامية يقدمها الأمين العام عملا بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٩٧٣ (٢٠١١).

الرئيس (تكلم بالصينية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، عملا بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٩٧٣ (٢٠١١).

أعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أقدر هذه الفرصة لإطلاع مجلس الأمن على الحالة في ليبيا ومناقشة الأحداث التي تلت اتخاذ قرار المجلس ١٩٧٣ (٢٠١١).

دعا المجتمع الدولي، في قمة باريس التي عقدها الرئيس ساركوزي في ١٩ آذار/مارس، إلى وقف فوري لإطلاق النار واتفق على اتخاذ التدابير اللازمة عملا بالقرار ١٩٧٣ (٢٠١١)، لوقف حملة العنف الوحشية من جانب النظام الليبي ضد شعبه.

وأكد أيضا القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) من جديد على سيادة ليبيا وسلامتها الإقليمية واستبعد صراحة أي قوة احتلال أجنبية على أي جزء من الأراضي الليبية.

هيمنت تلك المسائل على المناقشات خلال رحلاتي الأخيرة. ويساور السلطات في مصر وتونس قلق بالغ بشأن رعاياهما الذين لا يزالون في ليبيا وحيال العبء الثقيل للاعتناء باللاجئين على حدودهما، وكذلك إزاء المهمة الشاقة المتمثلة في إعادة إدماج رعاياهما الذين غادروا البلد.

وخلال كل اجتماعاتي، العلنية والسرية على حد سواء، أوليت اهتماما خاصا للتشديد على أن العمل بموجب القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) يحكمه هدف أسمى، ألا وهو إنقاذ أرواح المدنيين الأبرياء.

لقد عمل المجتمع الدولي معا لتفادي كارثة محتملة واسعة النطاق. وأتوقع أن يواصل المجتمع الدولي التزام الحرص الكامل في تفادي وقوع خسائر بين المدنيين وأضرار عرضية.

وأخيرا، فقد شددت على أهمية أن يتكلم المجتمع الدولي بصوت واحد في تنفيذ القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) وفي معالجة الحالة الإنسانية على السواء. وتونس ومصر تستحقان إشادة كبيرة لأنهما تتحملان وطأة أزمة اللاجئين.

أود الآن أن أزود الأعضاء بآخر المعلومات عن تنفيذ القرارين ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١). كما يعلم الأعضاء، فقد شرعت قوات الولايات المتحدة وقوات أوروبية في توجيه ضربات عسكرية في ١٩ آذار/مارس بهدف إنشاء منطقة حظر طيران بفعالية فوق البلد. وتلك الحملة مستمرة. وزعمت السلطات الليبية مرارا أنها أوقفت إطلاق النار، بما في ذلك في مكالمة أجراها معي رئيس وزراء ليبيا يوم ١٩ آذار/مارس. وليس لدينا أي دليل على أن الحالة كذلك. بل على العكس من ذلك، فإن المعارك الضارية مستمرة في مدن إجدابيا ومصراتة وزنتان أو حولها، فضلا عن مدن أخرى. وباختصار، ليس هناك أي دليل على اتخاذ السلطات الليبية خطوات لتنفيذ التزاماتها بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) أو القرار ١٩٧٣ (٢٠١١).

ومن البداية، بذلت الأمم المتحدة جهودا دبلوماسية قوية. وبقيت على اتصال وثيق مع جميع الأطراف،

بما في ذلك السلطات الليبية. ودعوت مرارا إلى وقف فوري للعنف وإلى السماح بإيصال المساعدات الإنسانية دون قيود. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى أن المعونة الإنسانية مستثناة من نظام الجزاءات.

وفي ١٣ آذار/مارس، زار مبعوثي الخاص إلى ليبيا، السيد عبد الإله الخطيب، طرابلس يرافقه منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية. وأجرى الاثنان وفريقاهما مشاورات واسعة مع وزير الخارجية الليبي وغيره من كبار المسؤولين. وشرح مبعوثي موقف المجتمع الدولي بوضوح ودون لبس. يجب وقف الهجمات على المدنيين؛ وستجري مساءلة من يتحملون المسؤولية عن ارتكاب جرائم بحق شعبهم؛ ويجب كفالة إيصال المساعدات الإنسانية بصورة آمنة؛ ويجب تنفيذ القرارين ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١) بالكامل.

وشدد المبعوث الخاص على أنه من مصلحة ليبيا وقف الأعمال العدائية وتغيير ديناميات الأزمة. وقال المبعوث إنه إذا لم تتخذ ليبيا إجراءات للامتثال للقرار ١٩٧٣ (٢٠١١)، فإن مجلس الأمن قد يكون مستعدا لاتخاذ تدابير إضافية. ورد وزير الخارجية الليبي مدعيا أن الحكومة اضطرت للتصرف على النحو الذي تصرفت به نتيجة تهديدات متصورة من قبل تنظيم القاعدة والإرهابيين الإسلاميين. كما أبلغ المبعوث الخاص بأن السلطات الليبية عرضت عفوا عن المتمردين الذين يلقون سلاحهم. وشدد أيضا على أنه ينبغي وضع آليات لكي تكون قوات المتمردين أيضا مطالبة بالالتزام بأي وقف لإطلاق النار.

وفي ٢١ آذار/مارس، اجتمع مبعوثي الخاص مع زعماء المعارضة المسلحة الليبية، بما في ذلك رئيس المجلس الوطني الانتقالي الليبي، في طبرق. وكرروا دعوتهم إلى وقف إطلاق النار ورفع الحصار الذي تفرضه قوات الحكومة الليبية على بعض المدن الخاضعة لسيطرة المتمردين. كما أعربوا عن قلقهم العميق إزاء ما يعانيه الشعب الليبي من مشقة وطالبوا بوضع حد لاستخدام الدبابات والأسلحة الثقيلة التي تستهدف المدنيين. وطلبوا كذلك أن نوفد بعثة تقييم إنسانية إلى جميع أنحاء البلد على وجه السرعة.

وبالأمس، عقدت اجتماعا غير رسمي مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد جان بينغ، وناقشت معه باستفاضة الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي العمل معا لتسوية الحالة في ليبيا. وغدا، سيسافر مبعوثي الخاص إلى أديس أبابا لحضور اجتماع دعا إليه الاتحاد الأفريقي. وسيحضر الاجتماع ممثلون لكل من الحكومة والمعارضة في ليبيا، وكذلك ممثلون للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية المعنية. وهدف الاجتماع هو التوصل إلى وقف لإطلاق النار وإيجاد حل سياسي.

والقرار ١٩٧٣ (٢٠١١) يطالب السلطات الليبية بالامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وعانى منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية وفريقه من محدودية فرص الوصول. غير أننا مازلنا نشعر بقلق بالغ إزاء حماية المدنيين وانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي وحصول السكان المدنيين على السلع والخدمات الأساسية في المناطق الواقعة حاليا تحت الحصار.

وقد فر أكثر من ٦٥٨ ٣٣٥ شخصا من ليبيا منذ بداية الأزمة. ولا تزال السبل متقطعة بنحو ٠٠٠ ٩ منهم على حدود ليبيا مع تونس ومصر. وحتى ٢١ آذار/مارس، كانت المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد قدمتا المساعدة لإجلاء أكثر من ٠٠٠ ٦٠ شخص غادروا ليبيا. وجرى تمويل النداء العاجل الإقليمي بخصوص الأزمة الليبية، الذي طلب ١٦٠,٣ مليون دولار، بنسبة ٦٣ في المائة. وهناك أيضا خطط طوارئ

لمعالجة موجات جديدة محتملة من المهاجرين واللاجئين يبلغ مجموعها ما يقرب من ٢٠٠ ٠٠٠ إلى ٢٥٠ ٠٠٠ شخص.

وفي غضون ذلك، تلقى برنامج الأغذية العالمي تقارير تفيد بأن أسعار المواد الغذائية في ليبيا ترتفع بشكل حاد حيث تضاعف سعر الدقيق، على سبيل المثال، في الأسابيع الأخيرة. ولا يزال هناك تباعد في المواقف بين الأمم المتحدة والسلطات الليبية في تحليلات كل منها لنطاق الحالة الإنسانية وحجمها. ولم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن كيفية تنفيذ بعثة مشتركة بين الوكالات لتقييم الاحتياجات. وأود أن أُذكر جميع الأطراف المشاركة حاليا في الأعمال العدائية في ليبيا بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي بالسماح وتيسير وصول المنظمات الإنسانية بشكل آمن وسريع ودون عوائق إلى السكان المحتاجين.

وكانت مهمة مبعوثي الخاص قصيرة للغاية لدرجة أنه لم يتمكن من التوصل إلى استنتاجات نهائية بشأن حالة حقوق الإنسان، لكنه رأى مؤشرات كثيرة مقلقة، بما في ذلك التهديد والتحريض ضد المعارضة المسلحة. وقد بث التلفزيون الوطني تهديدات العقيد القذافي مرارا. واعتقالات الصحفيين لا تزال مستمرة. وأبلغ الصحفيون الأجانب في طرابلس بعثة الأمم المتحدة بشأن حالة الخوف العامة في أوساط السكان والمراقبة المشددة من قبل الأجهزة الأمنية وحالات الاعتقال والاختفاء.

وفي ضوء هذه النتائج، أبلغ المبعوث الخاص حكومة ليبيا باعتزام مجلس حقوق الإنسان إنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة للتحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان في ليبيا وتحديد المسؤولين عنها وتقديم توصيات ورفع تقرير إلى مجلس حقوق الإنسان. وطلب المبعوث الخاص رسميا تعاون حكومة ليبيا مع لجنة التحقيق. وكان الرد على هذا الطلب إيجابيا، على الرغم من أنه لم تجر مناقشة إجراءات محددة.

والقرار ١٩٧٣ (٢٠١١) يطلب من الدول الأعضاء أن تبلغ مكتبي فورا بالتدابير التي تتخذها أو تنوي اتخاذها لحماية المدنيين وفرض منطقة حظر الطيران وتيسير العمليات الإنسانية ورحلات الإجلاء. وينص القرار على أن أقدم تقريرا إلى المجلس في غضون سبعة أيام وكل شهر بعد ذلك عن تنفيذ القرار، بما في ذلك أي معلومات عن انتهاكات لحظر الطيران. واليوم، فإنني أقدم تقريري الأول.

وحتى الآن، أرسلت المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة والدانمرك وكندا وإيطاليا وقطر وبلجيكا والنرويج وإسبانيا والإمارات العربية المتحدة رسالات إخطار، عُممت على جميع أعضاء المجلس، وفقا لأحكام القرار ١٩٧٣ (٢٠١١). وتلقينا أيضا إخطارا من حلف شمال الأطلسي بقراره بدء عملية للحلف دعما لحظر الأسلحة المفروض على ليبيا عملا بالقرارين ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١).

وأتطلع إلى إبقائي على علم فيما تتخذ حكومات المجلس المزيد من خطوات التنفيذ، بما في ذلك الآلية المتوخاة في الفقرة ٨ من القرار. وسوف أعين مركز تنسيق للتنسيق داخل الأمانة العامة. وبالمثل، نتطلع إلى تلقي مفهوم للعمليات من الدول الأعضاء، على النحو المتوخى في الفقرة ١١ من القرار.

ويطلب القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) كذلك أن أنشئ فريق خبراء لمساعدة لجنة ليبيا في رصد تنفيذ الجزاءات. وتستعرض الأمانة العامة قائمتها للخبراء في مجال الجزاءات لتحديد المرشحين المناسبين. وجرى الاتصال بالفعل بالبعض. ويتوقع أن يكون لدى أولئك المعينين في الفريق خبرة في

مجالات الأسلحة والمالية والنقل – الجوي والبحري على حد سواء – والجمارك ومراقبة الحدود.

ونظرا للحالة الحرجة في الميدان، من المهم أن نواصل العمل بسرعة وحسم. يطرح القرار مسؤوليات جسام على منظومة الأمم المتحدة. وأؤكد للمجلس أننا سنعمل عن كثب مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية لتنسيق استجابة مشتركة وفعالة وفي الوقت المناسب.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر الأمين العام بان كي – مون على إحاطته الإعلامية.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشاتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.